



PROVISIONAL  
A/37/PV.118  
27 June 1983  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة بعد المائة

المعقودة بالقرء في نيويورك  
يوم الاربعاء ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

( هنفاريا )

السيد هولاي

الرئيس :

— مسألة قبرص : [ ٣٢ ] ( تابع )

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

( ج ) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room  
DC 2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحسوس على ادخالها على نسخة واحدة  
من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)مسألة قبرص(أ) تقرير الأمين العام (Corr.19 A/37/805) ؛(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/808) ؛(ج) مشروع قرار (A/37/L.63) .

السيد متيسا ( زامبيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسعد وفد بلادي أن يراكم تواصلون الرئاسة في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بتفان والتزام متجدد بين سعيا الى ايجاد حلول للقضايا المطروحة علينا . ونتقدم بتهانينا القلبية لكم . لقيادةكم المرموقة ، ونجدد العهد على التعاون معكم وانتم تظلمعون بكفاءة بمسؤولياتكم الجسيمة .

ان وفد بلادي يود ان يتقدم بالتهنئة الى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز زدي كويار ، الذي دعاه الواجب الى الانتقال الى بقاع عديدة من العالم خلال الريح الاول من هذا العام في سعيه الدؤوب لتحقيق السلم والامن الدوليين . ونثني على قيادته الحكيمة واصراره على القيام به واجبه على أكمل وجه .

ان مسألة قبرص كانت ولا تزال مدرجة على جدول أعمال العالم منذ الاحداث المفجعة التي شهدتها عام ١٩٧٤ . ومع ذلك فان استمرار هذه القضية ليس مرده عدم وجود حلول للمشكلة . بل على العكس من ذلك فان حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة قد حددت مختلف الطرق والوسائل اللازمة لحل مسألة قبرص وأصحا عنها مرارا وتكرارا .

ان النقطة الاساسية هي ان قبرص تخضع للاحتلال الاجنبي ، وكل المشاكل التي تواجهها قبرص اليوم ناجمة عن ذلك الاحتلال الاجنبي . وافية وقف هذه المشاكل يجب ان نعاون قبرص على استعادة سيادتها الكاملة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ووحدها وعدم انحيازها وهي امور تتعرض باستمرار لخطر جسيم من جراء الاحتلال الاجنبي . وينبغي ان يكون هناك تجريد كامل للجزيرة من السلاح عن طريق الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال الاجنبي . كما ينبغي ان تتم العودة الاختيارية للاجئين الى ديارهم في امن وسلام .

وفضلا عن ذلك فان قضية مصير المفقودين البالغ عددهم حوالي الالفين عقب الاحداث في ١٩٧٤ تعد مشكلة حساسة ومأسوية في آن واحد . فقد سببت معاناة مستمرة لكثير من الاسر القبرصية وهذه المعاناة لن تنتوقف ما لم يتم حل المشكلة . ومن ثم فان قضية تعقب وحصر الاشخاص المفقودين والكشف عن مصيرهم لا بد ان تعالج دون ابطاء . والحل السريع لهذه المشكلة سوف يشكل تدبيرا بعيد المدى له اهميته الكبيرة من زاوية بناء الثقة ، ومن ثم لا يمكن ان ندخر جهدا في هذا السبيل .

ومنذ ١٩٧٤ لم تنعم قبرص بالتماسك الداخلي ولا بالسلم والامن . وكل الجهود الرامية الى حل هذه المشكلة لم تكلل بالنجاح . وعدم احراز النجاح هذا مثار للازعاج الى اقصى حد حيث اننا كنا نؤمن في عام ١٩٧٩ ايمانا قويا ، شأن الكثيرين من المجتمعين في هذا المحفل الموقر ، بضرورة توفير فترة انتقالية للطرفين حتى يتم التفاوض من اجل الحل السلمي لمشكلة قبرص . وفي هذه الفترة الانتقالية اسقطت عمدا مسألة قبرص من جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن للأسف الشديد فان التفاؤل الذي اقترن بهذا الاعتقاد لم يسفر عن اي تقدم في هذه الفترة الانتقالية - وعدم التقدم اوجد حاجة ماسة لكي نسعى مرة اخرى الى اللجوء الى الامم المتحدة لمناقشة القضية .

وحقيقة ان مسألة قبرص تناقش في هذه الدورة المستأنفة هي مؤشر على الثقة التي يضعها شعب قبرص فيما يمكن ان تقوم به الامم المتحدة من اجل وضع نهاية لازمة في هذا البلد . وفي هذا الصدد ، فاننا نشي على دور حفظ السلم الذي اضطلعت به قوة الامم المتحدة لصيانة السلم . ونشعر بالتشجيع كذلك لما اسفرت عنه المناقشات التي جرت بين الامين العام للأمم المتحدة والرئيس القبرصي سيروس كيريانو فيما يتعلق بالاشترك الشخصي للامين العام في تسوية هذه المشكلة . ونأمل ان كل الاطراف المعنية سوف تتقبل المساعي الحميدة التي سيقوم بها الامين العام في هذا الموضوع . ونرجو كذلك ان يتج مثل هذا الاشترك بالنجاح وان يعطي زخما جديدا لعملية التفاوض .

واحدى الوسائل الهامة فيما يتعلق بالسعي الى ايجاد حل منصف و عادل ودائم لقضية قبرص  
 يكمن في المفاوضات بين الطائفتين . وفي هذا الصدد ، فان زامبيا تشعر بالتشجيع لاستئناف هذه  
 المحادثات تحت رعاية الامين العام . ومازلنا نشق ثقة عظيمة بأنه يمكن احراز الكثير من خلال هذه  
 المحادثات بين الطائفتين حيث ان هناك مجالات كثيرة يمكن ان تكون المفاوضات فعالة فيها . والبدل  
 لهذه المحادثات ، ان صح ان تسمى بهذا الاسم ، هو استمرار النزاع الذى ادى الى استقطاب  
 المواقف والى الحالة المتأزمة الناجمة عن ذلك .

ومن ثم فاننا نناشد الطائفتين القبرصيتين تسوية خلافتهما بغية العيش مرة اخرى كامة قبرصية  
 واحدة متعددة الطوائف . فهما لا تملكان العبث بقدرهما الذى يقضي بأن يعيشا معا كطائفتين .  
 ولهذا السبب فنحن نؤيد المقترحات الدستورية الرامية الى اعادة قبرص كدولة موحدة تعيش في ظل  
 الوثام وعدم الانحياز .

واخيرا ، يا سيدى الرئيس ، اود ان اكرر مجددا تضامن زامبيا الكامل ، وتأييدها لشعب  
 وحكومة جمهورية قبرص في نضالهما النبيل من أجل التخلص من الاحتلال الأجنبي . ونؤكد مجددا  
 احترام زامبيا لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامة أراضيها ، ووحدته ، ووضع كدولة غير منحازة .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي السرور ،

سيدى ، أن أراك مرة أخرى ترأس مداولاتنا في مسألة ذات أهمية للسلم والأمن .

لقد انقضى عقد كامل تقريبا منذ أن وجهت أحداث ١٩٧٤ ضربة قاتلة للاستقلال السياسي لقبرص واحتمال وحدة شعبها . واليوم ، فإن آثار هذه الجراح الدامية لم تندمل بعد . ومن الأمور المحزنة التي لا يمكن تجاهلها أن ثلاثين ألفا من القوات الأجنبية ما زالت تحتل ما يربو على ٣٧ في المائة من أراضي قبرص ما يذكرنا تذكيرا قاسيا بصورة ظاهرة بأن القوة الأجنبية تستخدم دعامة لتقسيم الجزيرة واستنزافا لمواردها .

وبدلا من بذل جهود جادة لاعادة الوحدة ، يستمر بذل الجهود من أجل ترسيخ الانقسام .

وبالتالي فإن جزيرة قبرص الجميلة محرومة من التقدم والسلم في ظلل الوحدة اللذين يستحقهما شعبها جميعه . وبالإضافة الى ذلك ، فإن التوتر في داخل الجزيرة يلقي بظلاله على العلاقات بين البلدان القريبة من قبرص وعلى منطقة البحر المتوسط التي تشكل هذه البلدان جزءا منها .

ان وفد مالطة قد أعرب عن آرائه تفصيلا حول مسألة قبرص في الماضي . ورأينا المتأني مسجل ،

ولا نود في هذه المناسبة أن نكرر تفاصيل سبق أن أعلنها ، ولكننا سوف نلقي الضوء على ما نعتقده

بعضاً من العناصر الأهم لهذه المسألة التي لا بد من التذكير بها والتي ينبغي إيلاء الأولوية لعلاجها .

من منظور جزيرة شقيقة صغيرة في البحر المتوسط تشارك قبرص طموحها في السلم والصدائة ،

لا بد أن نعلن عن قلقنا العميق ازاء الموقف الراهن بعد ثلاث سنوات من الصمت - ثلاث سنوات كان

من الممكن فيها نظريا تحقيق تقدم كبير ولكننا مع الأسف لا نرى أثرا لذلك .

وبرغم السنوات الأخيرة من تناقص الآمال بصورة مزعجة في الأمم المتحدة ، ظلت مالطة تؤمن

دائما بالالتزام الكامل بمبادئ الميثاق باعتباره العلاج الوحيد للأمراض الكثيرة التي يعاني منها

العالم ، بما فيها مشكلة قبرص التي كانت ضحية لغزو مسلح لا يمكن أن يسكت عليه أى مؤمن حقيقي

بالميثاق ، مهما كانت الظروف التي سبقت ذريعة لذلك في حينه .

وما زالت علينا مسؤولية جماعية هي الاستجابة على نحو ملائم للحاجة الى التقدم ، مع التمسك

بإيماننا بمنظمتنا حتى يمكن التغلب على حالة الجمود الراهنة . وبالتالي فإن من العناصر الايجابية

ذات الأهمية الكبرى أن حكومة قبرص ما زالت تواصل السعي من أجل حل سلمي من خلال هذه المنظمة ،

كما ذكرنا وزير الخارجية مرة أخرى بالأمس فقط .

ان أحداث عام ١٩٧٤ ربما تكون قد تراجعت الى الخلف في أذهان كثيرين منا هنا ، وربما يكون قد تجاوزها التركيز الى أحداث أكثر جدة ، ولكن هذا ليس بالقطع هو الحال بالنسبة للشعب المعني ، وليس هو الحال بالنسبة لمن يأتون من المنطقة ويشعرون بالآثار السيئة لهذا الصراع الذي لم يحسم . ونفس القلق لا بد وأن يشعر به كل أولئك الذين يؤمنون ايماننا لا يتزعزع بالميثاق فيعلنون عن حق كلما جرى تحديه أن جرحا خطيرا قد أصاب الكيان السياسي العالمي ويظهرون اصرارهم بالتالي على علاج الأمر .

من الحتمي ، اذن ، في هذه المناسبة وبعد انتهاء سنوات ثلاث من الجهد والعمل التي لا شيء ، ألا تسير هذه المناقشة على نفس منوال المناقشات السابقة . وهناك مشاكل خطيرة لا بد من مواجهتها بأمانة وتحليلها على نحو موضوعي . وفي حين أن الكيفية التي تسير بها المناقشات السياسية قد توحي بأن هناك متسعا من الوقت لحل المشاكل ، فان الجوانب الانسانية لهذه المشاكل تصرخ مطالبة بالعلاج الفوري .

وغني عن البيان أن تسع سنوات لا بد أن تعد فترة انتظار طويلة جدا للذين طردوا من ديارهم ونزعت ممتلكاتهم في أي جزء من العالم ، وبصفة خاصة في قبرص التي لم تكن بلدا مقسما من قبل . ان الجراح لا يمكن علاجها بالخمول ، والوقت في حد ذاته لن يحقق المعجزات . فلا بد أن نعمل على نحو جماعي من أجل أن نتوصل الى علاج . وبصفة خاصة يتعين علينا أن نواصل البناء على أسس الأمل التي أقامها العرض المبدع الذي قدمه رئيس قبرص بشأن نزع سلاح بلاده ، وعلى أسس الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى عال في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ .

كل المشاكل السياسية معقدة ، ومشكلة قبرص لا تشكل قطعا استثناء من ذلك . ان هذا التعقيد ، مع ذلك ، هو التحدي الذي يواجهنا ويجب ألا يخيفنا . فالحل ، وان كان صعبا ، ليس مستحيلا ، فلنذكر أنفسنا أن مبادئ الحل قد تم تحديدها بالفعل في القرارات التي اعتمدت بالاجماع في مجلس الأمن والتي كانت في حد ذاتها نتيجة مفاوضات مطولة شاركت فيها جميع الأطراف المعنية . ان وجهة هذه القرارات قد صمدت أمام الزمن وتم التأكيد عليها مرارا في مناسبات كثيرة ، ليس في الأمم المتحدة فحسب وانما أيضا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وفي الكومنولث ، وكذلك في حركة عدم الانحياز - وآخر هذه المناسبات قمة نيودلهي الأخيرة .

ان الجذور القوية لمشكلة قبرص تكمن في تاريخها الماضي . ولكن كان هذا التاريخ سيظل مرشدا للعمل في المستقبل فان من الخطأ أن يقول أطراف النزاع اليوم ان الذكريات التعسة للماضي لا يمكن تصحيحها ، وان المستقبل لا بد وأن يكون مرآة للغرض الضائعة في الماضي . وحتى التصريحات السابقة للزعما ، بما فيهم أكثرهم حكمة ، انما هي تصريحات تم الادلاء بها في ظل ظروف معينة وفي وقت معين ، وبالتالي يجب ألا تفسر على أنها مبادئ لنظرية سياسية لا تتأثر بعوامل الزمن بل بالأحرى على أنها انعكاسات للأزمة والمشاعر القائمة وقت صدورها .

ويجب عدم اقتباسها مثلما يحدث كثيرا ، حتى في غير سياقها ، لتكريس الخوف ومنع التقدم . فعلى العكس من ذلك ، قد آن الأوان للخروج من السلاسل التي أعاقت الحرية في الماضي ، وللتطلع الى المستقبل في أمل ، تعززنا الحكمة الأعمق المكتسبة من المرور بنفس التجارب بحيث نتغلب على الشدائد ولا نصبح ضحايا عاجزين لها .

وفي رأينا أن هناك أربعة عناصر أساسية لقضية قبرص وكل منها يجب احترامه تماما من أجل أن نجد حلا . فلا بد أن تستعاد حقا وبصورة كاملة سيادة قبرص ، وسلامتها الإقليمية ، ووحدها ، وفي الوقت نفسه ، وهنا يأتي العنصر الرابع الأساسي ، يجب اعطاء ضمانات كاملة - دولية اذا لزم - لضمان حقوق متكافئة تماما لكل المواطنين بصرف النظر عن أصلهم . وباتباع مثل هذا النهج الشامل ، فان الشعارات المستهلكة ومخاوف الماضي البالية سوف تصبح في خبر كان ولن تعد تُظلم أفق السياسة العملية . ان احترام هذه العوامل الأربعة معا سيعطي بعدا اضافيا لعدم انحياز قبرص .

ان هناك حالة ركود قائمة منذ سنوات ويتعين على الجمعية العامة العمل على حلها بطريق الاقتناع النزيه لتهدئة مخاوف كل أطراف النزاع ، كما أوضحنا . ان دولا كثيرة ذات نفوذ وقريبة من أطراف النزاع يمكن أن تسهم على نحو فعال من خلال الأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج المرجوة . ان الأشخاص ذوي النفوذ الذين لديهم خبرة مباشرة بتقلبات تاريخ الجزيرة يمكن أيضا أن يقدموا مساعدة قيمة .

ويتعين علينا أن نواجه حقيقة أن مشكلة قبرص لم يعد من الممكن الآن أن نكتفي بتتبعها عن طريق المبادلات السلبية التي تجرى بين الحين والآخر للمذكرات بين الطائفتين ، وهي مبادلات تبدأ في معظم الأحيان بناء على طلب كيان غير شرعي وغير معترف به ، بينما نجد أن آثار الغزو المسلح تزداد

رسوخا في هذه الأثناء . ان دول البحر المتوسط - وهي منطقة مثقلة أصلا بالمشاكل ذات الطابع الدولي - لها اهتمام خاص بتعزيز السلم والأمن الدوليين ومصالحة خاصة في تشجيع احراز تقدم فعال نحو الحل السلمي لمشكلة قبرص في أقرب وقت ممكن . اننا جميعا سوف نستفيد ، وسيكون أكثرنا استفادة سكان قبرص كلهم وجيرانها المباشرون .

ولذلك كان ما يدعو الي أبلغ الارتياح أن يعلم وفدى أن الأمين العام قام ، على اثر مشاورات ، بابلاغ رئيس جمهورية قبرص أنه ينوى اعطاء دفعة جديدة لعملية التفاوض ، وتعزيز اشتراكه الشخصي في اطار مساعيه الحميدة . ان وفدى يؤيد هذا الاقتراح ويود تشجيع الأمين العام في تفانيه الملهم في البحث عن تسوية سلمية دائمة .



والواقع اننا ندعو هذه الجمعية في هذه المناسبة الى القيام باجراء ٣٢ جمعية تأييداً  
لبادرة الامين العام . لقد آن الا وان لكي نستفيد من المد الذي تمثله اجتماعات التقدم قبل  
ان ينحسر . وطن اساس خبرته السابقة واساس دوره الحالي ، فان اميننا العام الموقر يصرف  
القضايا تماما وهو مؤهل تماما للقيام بدور الوسيط .

ونحن نعتقد انه قد بدأ السير في طريق حكيم . وثمة نقطة انطلاق هامة هي توفر الثقة  
لدى الاطراف المعنية في الشخص وفي النهج . ان الامين العام يحتاج الى تأييدنا ودعمنا  
الجماعي . ان مالطة تقف وراء هذا الجهد ، وسوف تسهم بكل طريقة تستطيعها في العمل على  
احراز التقدم ، اذا ما طلب منها ذلك . كذلك فاننا نشعر بشي ة من الارتياح الاضافي لمعرفةنا  
بأن كثيرا من العمل التحضيري الاساسي قد تم القيام به حول الجوانب الدستورية الهامة لقضية  
قبرص فيما بين المتفاوضين البارزين ، وان جو المحادثات ظل بناه ومتسا بالتعاون .

وهناك دواع قوية للتوصل الى حلول مبكرة . فقبرص مقسمة على نحو مصطنع بخط اسلاك  
شائكة والغام يمر بالجزيرة كلها . وهذا اسوأ شاهد على المرض الذي أصاب الجزيرة . ان الانقسام  
قد ادى الى صعاب خطيرة واثار اقتصادية سيئة بالنسبة للجميع ، وخاصة أولئك الذين كان عليهم  
ان يتركوا ديارهم ومنجزاتهم في الحياة - مهنهم ؛ وممتلكاتهم ، واصد قائمهم واقاربهم - لكي  
يهربوا الى مكان آمن . ان مشكلة اللاجئين هي اكبر المشاكل الانسانية ، وهي أشد ما تكسون  
ايلا ما عندما يكون المرء لاجئا في بلده نفسه ومن المؤسف تماما ان تظل الصعوبات الجغرافية عاقبا  
في سبيل التقدم .

ولهذا فاننا نناشد مرة اخرى ، باحترام ولكن بقوة ، كل المعنيين ان يعطوا هذا الجانب  
الانساني اولى أهمية سخية وان يقوموا بعمل ايجابي سريع . ان تحقيق قدر من التقدم في هذا الصدد  
يمكن ان يؤدي الى قطع شوط كبير في سبيل تقليل المرارة والشك الذي يشعر به الكثيرون منذ فترة  
طويلة ، وان يمهّد السبيل لازالة عقبة خطيرة واحدة على الاقل في طريق التقدم لتحقيق الرفاه  
الوطني لشعب قبرص بأسره .

وعلى هذا الاساس سوف يبريد ودي القرار A/37/L.63 ، الذي قدم صباح اليوم ، ونحسب  
نثق انه سوف يحظى بتأييد شبه اجماعي .

السيد خليل ( مصر ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان صفاتكم البارزة وحكمتكم  
تدعو وفد بلادي ان يجدد التعبير عن ثقته الكاملة في قدرتكم على ادارة مداولات هذه الدورة  
المستأنفة بنفس التميز الذي اتسمت به رئاستكم لعمل هذه الجمعية العامة في العام الماضي .

تجتمع الدورة السابعة والثلاثون المستأنفة لتواصل مداولاتها حول مسألة قبرص التي استحوذت  
— على حق — على اهتمام المجتمع الدولي لسنوات عدة ، دون ان يتحقق لها بعد حل يضمن  
لشعبها تسوية سياسية سلمية تؤدي الى انهاء الوضع الحالي الذي لا يدعو للرضى .  
واود ان اركز في البداية على الاهمية الخاصة التي تواصل حكومة مصر تعليقها على تحقيق  
تسوية سياسية ودائمة لمسألة قبرص . وقد شعرنا دائما ان أسس مثل هذا الحل الدائم يجب ان نجدها  
في الاستقلال التام ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية ، وفي حرمة قبرص ، ووحدتها ، وعدم  
انحيازها . وهذا يتماشى مع مبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس  
الامن التي انعكست بفضل الجهود المثابرة في الاتفاقات التي اتخذت أساسا عليها للمفاوضات بين  
الطائفتين وان حكمة المجتمع الدولي الجماعية لا تزال تشير في اعتقادنا الى ان افضل سبيل يتبع  
هو تشجيع الطائفتين القبرصيتين وحثهما على الضي في محادثاتهما بصورة متصلة وجادة للتوصل  
الى نتائج ملموسة وبلوغ الاهداف المتفق عليها التي وضحت في قرارات الامم المتحدة .

وان الاهتمام الذي لا تزال مصر تبديه ازا\* مسألة قبرص ينبجم من عدة عناصر ومن بينها اود ان  
اشير الى ان مصر أولا كولة غير منحايزة واقعة على البحر الابيض المتوسط لها مصلحة واضحة فسي  
ان يسود السلم والامن والاستقرار في هذه المنطقة . وثانيا هناك قناعة مصر بضرورة التوصل الى  
السلم ، السلم الحقيقي ، لجميع الشعوب وبناداتها المستمرة بمبادئ الميثاق بما في ذلك المبادئ  
التي تدعو الى الحل السلمي للنزاعات . وثالثا هناك حرصنا على وحدة كل القبارصة ، القبارصة  
اليونانيين والقبارصة الاترك على السوا\* ، وعلى حقوقهم الانسانية ورفاههم ، وعلى حقهم في العيش  
والتقدم في ظلال السلم والرخاء .

واننا نود ان نعرب كذلك على فرار الوفود الاخرى عن تلقنا البالغ لانه على الرغم من ان  
 مبادئه وأسس التسوية السلمية في قبرص قد تمت الموافقة عليها بين ممثلي الطائفتين على أطلسى  
 المستويات ، فان التقدم الذى احرز لم يحقق بعد الامل التي اثارها استئناف المحادثات بين  
 الطائفتين . والان نجد مدعاة للتشجيع فيما ابداه الامين العام في تقريره الاخير A/37/805 المؤرخ  
 في ٥ ايار/مايو ١٩٨٣ من عزم على تعزيز اشتراك الشخصي في اطار مهمة السامي الحميدة ،  
 وخاصة بذل كل جهد ممكن لاعطاء دفعة جديدة لعطية التفاوض ، وعلى السعي الي تشجيع  
 الاطراف على اعداد تحليل شامل يغطي الموضوعات التي لم يتم التوصل الي حلها حتى الآن .  
 ان مصر ستواصل العمل على تشجيع كل الخطوات والجهود التي تمهد الطريق للحل  
 المجدى والتفاوض بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك بقصد تحقيق تسوية عادلة ودائمة .  
 ومثل هذه التسوية لا يمكن ان نصل اليها الا بالوسائل السلمية وتنفيذ مختلف قرارات الامم المتحدة  
 ذات الصلة التي تمهد السبيل للاتفاق بين الطائفتين . اننا لا نقلل من شأن الخلافات العميقة  
 القائمة ولا يغيب عن بالنا كذلك ان الحل الدائم المرضي لن يتحقق الا اذا قام على أساس  
 المصالح المشروعة للطائفتين . ولكننا نرجو باخلاص ان تغلب ارادة السلم وان تكون سندا للجميع  
 في بذل جهود حقيقية للخلوص بهذا النزاع الذى طال أمده الي نتيجة مرضية تكفل وحدة قبرص  
 واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ،

يسرنا ان نواصل العمل في ظل رئاستكم البارعة .

وقبل كل شيء نود ان نعرب مرة أخرى عن امتنان وفد المكسيك للأمين العام للجهود التي يبذلها بلا كلل لضمان وصول المحادثات بين الطائفتين ، التي تجرى في نطاق مساعيه الحميدة التي أوصى بها مجلس الأمن ، الى نتيجة بناءة . ونود كذلك ان نعبر عن تقديرنا للعمل السذى انجزه الممثل الخاص للأمين العام السيد هوجو غوي ، وهو دبلوماسي مرموق من امريكا اللاتينية . وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات ، تدرس الجمعية العامة مرة أخرى مسألة قبرص بأكملها وهي مسألة كما أكدنا سابقا تس العديد من المبادئ الأساسية للحياة الدولية . وبالطبع فإن منظمنا مجبرة على حفظ السلام والأمن في المنطقة . وعلى كل حال ، فإن ما يجب ان نسعى الى ضمانه هو بقاء دولة ، ووحدة اراضيها واحترام حق تقرير المصير لجميع مواطنيها .

ان أحد الجوانب المؤسفة لهذه الأحداث التي بدأت منذ حوالي عقد من الزمان ، هو العزلة التدريجية بين الطائفتين في الجزيرة . وفي الواقع كانت هناك عملية عمل متزايد للطائفة القبرصية اليونانية ، والطائفة القبرصية التركية . والمشكلة الخطيرة هي ان انعدام الصلات بصورة تدريجية بين الطائفتين يؤدي الى تلاشي الاحساس الوطني .

وهناك نتيجة مؤسفة اخرى لاستمرار الصراع وهي عدد الأشخاص المفقودين . ونحن نسود تكرار الاعراب عن قلقنا وندعو فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسرى أو غير الطوعي ، التابع للجنة حقوق الانسان ، الى مضاعفة جهودها للتغلب على الصعوبات الاجرائية التي خلقت طريقا مسدودا امام العمل الانساني الذي تقوم به لجنة الأشخاص المفقودين في قبرص .

لقد تغير الدور الذي بدأت به عملها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . لقد كانت مهمتها الأصلية هي تشجيع الأطراف المعنية على الوصول الى حل للمشكلة عن طريق منسج الصدمات بين الطائفتين وفي نفس الوقت تسهيل الاتصال بينهما ، اما اليوم فان المهمة الرئيسية لقوة صيانة السلم هي مراقبة وقف اطلاق النار طبقا للخطوط المحددة بين الحرس الوطني القبرصي من جانب والقوات التركية والقبرصية التركية من جانب آخر ، كما ان القوة المذكورة تضمن الحفاظ

على الأمن للمدنيين في المنطقة المجردة من السلاح فيما بين الخطيين ، بالإضافة الى عدد من الوظائف الانسانية ، كما يتبين من التقرير الأخير للأمين العام .

ان الفصل المادى المتزايد ما بين الطائفتين وتباطؤ المفاوضات بينهما ، هما مبعث قلق للمجتمع الدولي ، وان وفد المكسيك يأمل بأن تكون هناك عناصر ايجابية تشير الى امكانية التقدم في المفاوضات ما بين الطائفتين ، ولكن قبل كل شيء فانا نرحب بما اظنه الأمين العام عن زيادة مشاركته الشخصية لا عطاء دفعة جديدة للمفاوضات ، وخاصة تشجيع الأطراف على اعداد تصور عام بصدور المسائل الرئيسية التي لم تحل بعد .

ويمثل التفاوض ، على قدم المساواة ، بين الطائفتين ، أفضل اسلوب للعمل بهدف التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المسألة . وفي هذا الصدد ، فانه من الأهمية بمكان ان تحترم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء ، وصفة خاصة تلك القرارات المتصلة بالأشخاص المفقودين وانسحاب جميع القوات الأجنبية من الجزيرة .

ونحن نعتقد ان القرار الذى تتخذه الجمعية العامة نتيجة لهذه المناقشة يجب ان يعكس العناصر الاساسية للموقف الذى ايده الجمعية العامة ذاتها في الماضي ، وان يحدد بشكل واضح الطريق الذى ستتخذه المفاوضات في المستقبل ، مع التأكيد على الدور البناء الذى يمكن ان يستمر في القيام به الأمين العام للأمم المتحدة .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : على الرغم من ان

الجمعية العامة قد بحثت مسألة قبرص في مناسبات عديدة فانه لم يتم التوصل الى حل مرض حتى الآن ، وبعد كثير من التقلبات التي حدثت على مر السنين ، مازال الموقف في هذه الجزيرة الجميلة في شرق البحر المتوسط غير مستقر . وتشعر الصين ، مثل بقية دول العالم الثالث ، بالقلق ازاء هذه الحالة وهي تتعاطف مع شعب قبرص في محنته .

ومفضل الوساطة النشطة التي قام بها الأمين العام ، فان ممثلي الطائفتين في قبرص استأنفوا المفاوضات في السنتين الماضيتين ، ونحن نشيد بالجهود المثابرة من قبل شعب قبرص من أجل التوصل لتسوية سلمية للمشكلة من خلال المفاوضات .

ان الطائفتين في قبرص لهما مصالح مشتركة فعلا ، فكلاهما راغب في التوصل الى حل مبكر من خلال المفاوضات بعيدا عن تدخل القوى العظمى ، حتى يمكن ان يكرسا جهودهما لا عادة بناء بلدهما : وطبيعة الحال ، من المفهوم تماما ان شعب قبرص سوف يواجه صعابا في المستقبل ، حيث ان معالجة المشاكل المعقدة والمتراكمة منذ الحكم الاستعماري سوف تستغرق الكثير من الوقت والجهد ، ومع ذلك فاننا مقتنعون بأنه لو استطاعت الطائفتان في قبرص حرصا على مصالحهما العامة ان توحدوا جهودهما وأن تستمرا في مواصلة عملية المفاوضات بصبر وجهد وروح من التوافق المتبادل ، فانهما بلا شك سوف تتخطيان العقبات المختلفة وتضيقان من الخلافات بينهما ، وتتوصلان في النهاية الى حل عادل ومناسب لكل منهما .

ان الصين ما برحت تدعو الى احترام استقلال قبرص وسيادتها وسلامة اراضيها ووضعها غير المنحاز ، ونحن نأمل مخلصين ان تبني الطائفتان التركية واليونانية في قبرص على التقدير السابق احرازه ، وان تجردا جهودهما لتحقيق حل مبكر للنزاع يمكنهما من العيش في سلام ومن الاشتراك معا في بناء قبرص تنعم بالرخاء ، ومن الاسهام في تحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط ، والسلام في العالم .

السيد ترويانوفسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( ترجمة شفوية عن

الروسية) : ان تعقد وخطورة الحالة الراهنة في الساحة الدولية انما يطيان الحاجة الي زيادة الجهود التي تبذل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من أجل القضاء على بؤر التوتر القائمة بالفعل ، والحيلولة دون ظهور بؤر جديدة ، والسعي من أجل تسوية سلمية لحالات النزاع ، كما ورد في الاعلان السياسي الذي أصدرته الدول الاشتراكية الأطراف في معاهدة وارسو ، ببراغ في كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ حيث جاء انه :

" لا توجد أية مشاكل عالمية أو اقليمية لا يمكن حلها بانصاف بالطرق السلمية ، ومن الأهمية الفائقة ان يدرك كل شخص ادراكا أكيدا الحق المشروع للشعب في كل بلد في أن يقرر بنفسه شؤونه الداخلية ، دون تدخل خارجي ، وأن يشترك على قدم المساواة في الحياة الدولية ومن الأهمية الفائقة ان يحترم الجميع استقلال الدول وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها وان يتقيد الجميع بمبدأ نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها"

( A/38/67,S/15556 ، ص ١٢ )

ان هذه المبادئ الاساسية المعترف بها بصورة عامة ، تنطبق تماما على مشكلة قبرص ، تلك المشكلة التي تعرض اليوم مرة أخرى على الجمعية العامة ، ويتعين علينا ان نلاحظ بقلق وأسى ، انه رغم الوقت الطويل الذي انقضى منذ اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات ومقررات ترسي أسس التسوية السلمية في الجزيرة ، لم يتم حتى الآن احراز تقدم نحو تطبيقها .

وكما هو معروف تماما ، ان الجمعية العامة ومجلس الأمن يعملان بصورة مستمرة لايجاد حلول لمشكلة قبرص . ومنذ عام ١٩٧٤ ، أعلنت الأمم المتحدة موقفها المبدئي بصدد هذا الصراع . وقد ناشدت الأمم المتحدة بصورة رسمية في القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) ، الذي اتخذته الجمعية العامة وأيده مجلس الأمن فيما بعد ، جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها وموقفها غير المنحاز ، كما حثت على الانسحاب السريع لجميع القوى الأجنبية والكف عن التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية ، وضمان عودة اللاجئين الى ديارهم في أمان .

لم تكثف الجمعية في عدد من الدورات اللاحقة بأن أكدت هذا القرار والمبادئ الواردة به ، بل انها استكملته أيضا بأحكام جديدة بنائة . وبصفة خاصة ، أعرب القرار ٣٤/٣٠ ، الذي اعتمد بأغلبية

ساحقة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، عن تأييد اتفاق النقاط العشر الصادر في أيار / مايو ١٩٧٩ ، وطالب بضرورة استئناف المفاوضات بين الطائفتين بأسلوب واقعي وبنّاء يرمي إلى التوصل إلى نتائج محددة . وطوال هذا الوقت أبقى مجلس الأمن أيضا مشكلة قبرص قيد نظره واتخذ عددا من المقررات بشأن هذه المسألة . ان قرارات الأمم المتحدة انما تتسق ومصالح الشعب القبرصي ، وترمي إلى ضمان ايجاد حل على وجه السرعة لهذه المشكلة الحادة . وفي ظل هذه الظروف ، لا يسعدنا الا أن نشعر بالقلق العميق ازا حقيقتنا ان هذه المقررات لم تنفذ بعد ، وبشكل الموقف المعقد الذي لا يزال مستمرا في الجزيرة وحولها مصدر قلق حقا لكل أولئك الذين يقدسون السلم والأمن الدوليين وقد تم الاعراب عن هذا القلق السائد ازا مصير جمهورية قبرص وشعبها في المؤتمر الاخير لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، والذي لاحظ الافتقار إلى احراز تقدم في المفاوضات الدولية ، وطالب بضرورة ايجاد حل فوري للمشكلة يحظى بقبول مشترك ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة التي أصدرتها آنفا ، ومن بينها القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، الذي أيده مجلس الأمن .

لقد أعاد المشتركون في المؤتمر تأكيد احترامهم لاستقلال قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وسياسة عدم الانحياز التي يفتخروا بها ذلك البلد ، كما اعرّبوا عن ارتياحهم لمقترح رئيس جمهورية قبرص القاضي بتجريد الجزيرة تماما من الصبغة العسكرية .

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع اقتناعا راسخا ان الحل الدائم والعادل لمشكلة قبرص ممكن ، لكن لا يمكن أن يتحقق الا على أساس التفاهم المتبادل بين الطائفتين القبرصيتين مع ايلاء الاعتبار للمصالح لكل منهما ، ومصالحهما المشتركة في الحفاظ على وحدة أراضي جمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها .

ومن هذا السياق ، أبدى الاتحاد السوفياتي اهتماما كبيرا وصادقا بتلك الجهود التي تبذلها جمهورية قبرص ، والقوى السياسية التقدمية في الجزيرة لتحسين الوضع في قبرص ، ومع ذلك ، تلاحظ هذه الجهود معارضة سافرة وصريحة من جانب المناوئين لاستقلال وحرية قبرص ، الذين يحاولون تعقيد الحوار الجاري حاليا وعرقلة التوصل إلى تسوية حقيقية ، فهم يدبرون لحل المشكلة خططاً



بعيدة تماما عن رغبات وتطلعات ومصالح القبارصة ، ولا يمكن لانشطة هذه الدوائر الا أن تؤدي الى  
الاستمرار الفعلي للأمر الواقع السائد في الجزيرة ، وتحويلها الى رأس جسر عسكري لمنظمة حلف شمال  
الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد تأييدا راسخا استقلال جمهورية قبرص ووحدة أراضيها ، مع  
احترام سياسة عدم الانحياز التي تتبناها . وفي هذا الصدد ، نود أن نشدد على الطابع المستقر  
للعلاقات السوفياتية القبرصية التي لاتزال تنمو وتتطور لصالح شعبي بلدينا .

ان الزيارة التي قام بها السيد كبريانو رئيس جمهورية قبرص الى الاتحاد السوفياتي في شهر  
تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، انما تمثل اسهاما جديدا في علاقات حسن  
الجوار . ان أعطت هذه الزيارة دفعة جديدة لتحسين التعاون بين البلدين وتعزيزه . ويؤيد الاتحاد  
السوفياتي التسوية الفورية لمشكلة قبرص دون تدخل عسكري أو أي تدخل أجنبي آخر ، عن طريق المفاوضات  
البنائة ، على أن تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للطائفتين . كما ننادي بانسحاب جميع القوات  
الأجنبية وتصفية القواعد الأجنبية الموجودة في قبرص ، حتى يمكن لقبرص أن تبقى دولة مستقلة محايدة  
ذات سيادة و غير منحازة .

ان الاتحاد السوفياتي ، مسترشدا - كما هو معروف جيدا - بمصالح السلم والأمن الدوليين  
تقدم بمقترح أيده حكومة قبرص وحكومات العديد من البلدان الأخرى لمبحث مشكلة قبرص في محفل دولي  
واسع النطاق ، وذلك بعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض في اطار الأمم المتحدة ، تمثل فيه جميع الدول .  
ويعد عقد مثل هذا المؤتمر الدولي المعنى بقبرص تحت رعاية الأمم المتحدة بمثابة مساهمة هامة في تخفيف  
التوتر في الجزيرة وما حولها ، ويجاد مناخ من الثقة والتعاون من شأنه أن يكون عاملا هاما لتحقيق  
الانفراج الدولي .

ويمكن للجمعية العامة بل ويجب عليها أن تسهم في ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص، وتعزيز  
التنفيذ الفوري لمقررات الأمم المتحدة المعنية بهذا الأمر كما يجب عليها أن تقول كلمتها ذات الوزن  
الكبير تأييدا لقبرص المستقلة الموحدة ذات السيادة و غير المنحازة .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حقيقة أن الموقف

في جزيرة قبرص لم يتغير ، وأن الجمعية تدعى مرة أخرى لتناقشه ، تسبب قلقاً شديداً للحكومة الاسترالية والشعب الاسترالي . فهذا البلد المضطرب يستحق السلم والاستقرار الضروريين لازدهاره ونموه .

ويسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على النوايا الطيبة التي تكتمها استراليا تجاه قبرص وشعبها بأكمله ، وعلى دعمنا القوي لحل النزاع القبرصي يأخذ بعين الاعتبار المصالح والاهتمامات المشروعة لكلا الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية .

ان السعي الى هذا الحل أصبح شاقاً ، واستغرق شوطاً بعيداً ، ولكن حكومة بلدى مقتنعة بأن المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الأمين العام ومسايعه الحميدة توفر أفضل سبيل لحل النزاع .

ويودّ وفد استراليا أن يثني على الأمين العام للجهود التي بذلها لمواصلة المحادثات التي بدأها سلفه . ونقدّر التزامه الشخصي القوي بايجاد حل للمشكلة ، ونقدّم دعمنا الكامل له في عزمه على تجديد ومواصلة جهوده .

ان الجهود المستمرة من جانب الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد على بناء الارادة السياسية اللازمة لكلا الطرفين لتسهيل اتخاذ القرارات التي يتعيّن اتخاذها ، والتي هي قرارات عسيرة أحياناً ، وبالمثل اننا ما أردنا احراز تقدّم لا بد من بذل الجهود لاتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطائفتين .

وتنادى الحكومة الاسترالية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص ، بما فيها القرار ١٥ / ٣٣ الصادر في عام ١٩٦٨ ، كما تنادى بصفة خاصة بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من جمهورية قبرص .

وتقدّم استراليا اسهاماً متواضعاً باشتراكها في قوات الأمم المتحدة في قبرص ، وهي تلتزم بالتزاماً ثابتاً بدورها وأهدافها . ومع ذلك يشعر وفد بلادى بقلق لأن المشتركين في قوات الأمم المتحدة في قبرص مطالبون بتحمل أعباء مالية غير معقولة ؛ وذلك بسبب رفض بعض البلدان المساهمة في نفقات القوة ، ونطالب جميع الدول الأعضاء بتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد .

وعند ما شككت لأول مرة اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين كانت لدينا توقعات عظيمة . ولم تتحقق هذه التوقعات . ونحن نطالب بالحاح أن تبذل جهود جديّة ومنظمة لاثبات مصير الأشخاص المفقودين ، اما عن طريق اللجنة أو عن طريق وسائل أخرى يتفق عليها .  
ونعتمد أنه بالمثابرة وحسن النية من جانب جميع الأطراف يصبح من الممكن احراز تقدم بشأن هذه القضية المعقدة . ونستطيع أن نوّكد لهذه الجمعية أن استراليا سوف تعطي تأييدها التام لأي برنامج من شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار لجمهورية قبرص .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة قبرص أدرجت

على جدول أعمال المجتمع الدولي منذ ما يقرب من عشرين عاما .

وأدى النزاع بين الطائفتين العرقيتين في قبرص الى العنف والقتل وتشهيت الأسر والمجتمعات المحلية والى أضرار اقتصادية واجتماعية واسعة المدى . وقاد هذا النزاع الدولتين الأم - اليونان وتركيا - الى حافة الحرب ، وما زال يشكل عقبة كبيرة أمام تطوّر علاقات حسن الجوار بين البلدتين . ونظرا لأن النزاع القبرصي مازال دون حل فهو بالتالي عامل مزعزع في منطقة من العالم حافلة أصلا بالأخطار على السلم والأمن الدوليين .

ان تكاليف بقاء الحالة في قبرص دون حل باهظة على المستوى الانساني والمستوى الاقتصادى والسياسى . ومن جهة النظر الانسانية لاتزال هناك مشاكل غير محلولة نجمت عن الغزو التركي فى ١٩٧٤ . ان استمرار ظلمات الاستفهام حول المستقبل ، أمر يجعل من الصعب القيام بأى تخطيط اقتصادى على كل من المستوى الفردى والطائفى والوطني .

والأمم المتحدة كذلك لها مصلحة مباشرة في حل مشكلة قبرص . ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي أنشئت في البداية لمدة ثلاثة أشهر موجودة في الجزيرة منذ عام ١٩٦٤ . ان الحاجة المستمرة للاحتفاظ بهذه القوة في مكانها تشكل عبئا على قدرة الأمم المتحدة في حفظ السلام وكذلك على سائر البلدان التي تقدّم الاسهام المالى الطوعى لهذه القوة .

وتشارك الأمم المتحدة بصورة مباشرة في الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي وتفاوضي لمشكلة قبرص . وقد بذل كل من الأمين العام الحالي والسابق جهودا شخصية كبيرة لحمل الطرفين على

الجلوس الى مائدة المفاوضات . وقدّمت مقترحات بناءً للتوصل الى حلول وسط ، كما يقوم ممثلو الأمين العام ببذل محاولات متعددة وستمرة لكسر الجمود القائم .

لقد تم تحديد العناصر الأساسية لحل سلمي . وهذا الحل ينبغي أن يكون قائما بالضرورة على صفقة شاملة دقيقة التوازن ، لا ينبغي فيها لأحد الطرفين أن يتوقع حلا يستجيب لشروطه الخاصة وحده . وهذه الصفقة الشاملة يجب أن تتضمن انسحابا للقوات الأجنبية ، وعدالة أكبر مما هو قائم حاليا في توزيع الأراضي التي تحتلها الطائفتان ، على أن يقترن ذلك بضمانات تعمي الأقلية من تكرار مظالم الماضي .

وتقوم سياسة النرويج ازاء النزاع القبرصي على الأسس التالية :

اننا نؤيد سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص . ونقر رغبتها في أن تبقى غير منحازة ونحترم هذه الرغبة احتراما تاما .

ونؤيد جهود الأمين العام ومثله الخاص من أجل ايجاد حل سياسي وتفاوضي للنزاع . وفي رأينا أن هذا الحل يمكن التوصل اليه بصورة مثلى في اطار المحادثات بين الطائفتين . ولقد آيدنا كذلك الاتفاقات التي تمت على مستوى عال في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ باعتبارها تشكل أساسا يرجى أن يتسنى اقامة الحل السياسي عليه .

ونؤيد وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مادامت هناك حاجة اليها . وسوف نستمر في تقديم اسهامات مالية كبيرة على أساس طوعي . ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تفي بنصيبها من المسؤولية الجماعية ازاء عمليات صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وذلك بموجب الميثاق ، ونطالب هذه الدول بالاستجابة لمتطلبات الأمين العام بزيادة المساهمة الطوعية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

ونحث الأطراف المعنية أن تبدي الشجاعة والمرونة في المفاوضات لايجاد حل سياسي . ولا ينبغي لأى من الطرفين أن يتوقع الحصول على مزايا سياسية أو اقتصادية من استمرار الموقف على ما هو عليه في قبرص . بل ان كل الأطراف سوف تستفيد اذا ما تم التوصل الى حل وسط ، وتمكنت الطائفتان من البدء في التخطيط لمستقبل مشترك .

وفي الختام ، تشعر حكومة النرويج بالتشجيع لما أظنه الأمين العام من عزمه على تجديد جهوده لتنشيط المباحثات بين الطائفتين . وتحث حكومتنا جميع الأطراف المعنية على أن تقدم دعمها غير المحدود للأمين العام في هذه الجهود .

السيدة كاراسكو ( بوليفيا ) ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : سيدى الرئيس ،

أود أن أهنيكم باخلاص على رئاستكم مرة أخرى لمداولاتنا ، وأود أن أعرب لكم عن ألمي الخالص بلأن تحرز هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة تقدما حقيقيا في تحقيق الأهداف والمبادئ التسيي أنشئت منظمنا لتحقيقها .

ومنذ ١٩٦٣ ، تعالج الأمم المتحدة ، وصفة خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قضية قبرص التي هي حالة متأزمة ناجمة عن نزاع بين طائفتي القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين وهو نزاع تورطت فيه كذلك حكومتا تركيا واليونان .

وأزمة قبرص ليست بالجديدة فانها ترجع الى بدء انشاء الأمم المتحدة ، وهي تمثل احدى الحالات التي تتضمن بقاء العقائد الدينية .

وجمهورية قبرص ، وهي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وعضو في حركة عدم الانحياز ، لها الحق في السيادة الكاملة دون أى تدخل أجنبي . ومع ذلك ، وقبل كل اعتبار آخر ، فسلان تواجد القوات الأجنبية الذى مازال ينتهك الوحدة الإقليمية وسيادة قبرص واستقلالها ، يشكسل في رأينا عاملا للاضطراب من الصعب تحت ضغطه اجراء التفاوض على قدم المساواة وطريقة حرة . في الدورة التاسعة والعشرين ، عقب أحداث ١٩٦٤ ، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) على المبادئ الرئيسية لاحترام الدول للسيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية للدول الأخرى ، وعلى ضرورة الالتزام بالاحكام عن القيام بأية تدخلات في الدول الأخرى . وبشكل هذا القرار الاطار لحل مشكلة قبرص .

وهذا الاطار بالذات يجب الحفاظ عليه وعدم تعديله لأن هذا النوع من التعديل قدس يؤدي الى قيام عوامل جديدة يمكن أن تجعل من تنفيذ هذه المبادئ أمرا أشد صعوبة . ونود أن نشيد بالاتصالات والمفاوضات التي أجريت منذ ذلك الوقت ، بفضل المساعي الحميدة للأمين العام ، بين ممثلي الطائفتين بهدف التوصل الى تحقيق تسوية سياسية حسنة مقبولة من الطرفين .

ومن تقويم الأمين العام نفسه ، يتبين أن ثمة وضع لا يمكن تجاهله وهو أن الحلول الرامية الى تحقيق سلام عادل ودائم لا بد وأن يتم التفاوض عليها بين الطائفتين على أسس مرضية لكل منهما .

وأي محاولة من جانب طرف لفرض رأيه على الطرف الآخر لا يمكن أن تمثل اسهاما ايجابيا فسي الموقف بل ستؤدي الى المزيد من التباعد بين الطرفين والى المطالبة أمد فقدان الاتصال بينهما الى ما لا نهاية .

ولقد أعلن الرئيس كيرينا نورسيا عزم حكومة قبرص على تجريد البلاد بالكامل من السلاح ، ونزع سلاح سكان الجزيرة وتوفير الأمن الكامل للشعب القبرصي . وهذا قرار بالاهمية .  
وإذا كانت المائتتان قد تعايشتا لقرون عديدة في نفس الأرض فاننا نعتقد أنه حتى مع وجود الخلافات بينهما ، لن يكون من العسير ايجاد نقطة اتفاق للتغلب على الصعاب الحالية ليصبح من الممكن لهم أن يعيشا في سلام .  
لهذا السبب ، فانه من الاهمية بمكان أن يوضع حد لآية تدخلات أجنبية ، وأن ترسسى القواعد الرئيسية للاتفاق كما وردت في مشروع القرار A/37/L.63 الذي سنويده .

السيد نينغ ( الجمهورية الدومينيكية ) ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : سيدى

الرئيس ، اسمحو لي بلدي ذى بدءاً أن احبيكم ، وأعرب لكم عن سرور الوفد الدومينيكي لرؤيتكم تتراسون مرة أخرى عطنا . ان مجرد وجودكم لهو ضمان بأن أعمالنا سوف تدار بحكمة واعتسسال وهما من الصفات الرئيسية لسعملادكم .

وان تستأنف الجمعية العامة دورتها السابعة والثلاثين بتناول البند ٣٧ من جدول الأعمال الخاص بمسألة قبرص ، فان وفد الجمهورية الدومينيكية قد جاء الى هذه الدورة ليعيسد اعلان موقفه الذى لا يتزحزح بشأن موضوع قبرص .

فأولا ، يعيد وفد الجمهورية الدومينيكية التأكيد على تضامنه الكامل وتأييده لشعب وحكومة جمهورية قبرص . ونحن نود أن نسجل عميق قلقنا لحقيقة أنه رغم الوقت الذى انقضى فانسه لا يزال جانب من أرض جمهورية قبرص واقعا تحت الاحتلال الأجنبي . ومن الواضح أن هذا الوضع لا يمكن أن يوفر الجو المناسب لحل مشكلة قبرص . ولهذا فان وفد بلادى يحس بأن المشسوسول الرئيسية لآية حلول للمشكلة تكمن في انسحاب جميع قوات الاحتلال .

والنسبة لموضوع اللاجئين ، فاننا نعتبر أن من المرغوب فيه أن يمكنوا من العودة الطوعية الى ديارهم ، مع توفير الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة .

وأود كذلك أن أشير إلى أننا نعارض أية سياسة ترمي إلى تغيير البنية الديموغرافية

لقبرص .

ولهذا نعتقد أن وضع الأمر الواقع الذي حدث بقوة السلاح والتدابير المنفردة لا يجب أن تؤثر في حل المشكلة . وهذا المبدأ الذي ينبغي أن تشارك فيه جميع الدول التي يهمها السعي للتوصل إلى حل عادل ، يجب أن يسود في أية مفاوضات أو جهود تبذل في سبيل الحل . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على شكرنا الصادق للأمين العام السيد بييرزدي كويبار على جهوده القيمة لتحقيق التفاهم وإيجاد حل للمشكلة . ونعتقد أن الأمين العام ينبغي أن يواصل تقديم تعاونه القيم لخدمة قضية السلام .

ويود وفدنا أن يكون معلوما أننا نؤيد مشروع القرار المتعلق بالمسألة القبرصية (A/37/L.63) الذي قدم هذا الصباح . ويعتقد وفدنا أن مشروع القرار هو تعبير موضوعي عن البعد الحقيقي للمشكلة ، وأنه يوفر لها أساسا وتدابير نعتبرها ملائمة ومناسبة وعادلة فوق كل شيء آخر . وأخيرا ، فإن وفد الجمهورية الدومينيكية يعتبر أن حل المشكلة ينبغي التوصل إليه في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

السيد البيرونوز ( اكواور ) ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : سيدي ، ان وفد اكواور يعرب عن أطيب تمنائته لكم ان تتطون مرة أخرى رئاسة هذه الجمعية العامة ، فان مهاراتكم وقد راتكم تضمن تحقيق النجاح لعلمنا في هذه الدورة .

ان المشكلة التي تنظر اليوم في الجمعية العامة هي ماثر قلق خطير لا كواور لانها تتضمن المبادئ التي تقوم عليها سياسة اكواور والدولية ، وهي المبادئ التي نلتزم بها ونحافظ عليها باستمرار والتي تدعو اكواور الى احترامها والالتزام بها في مختلف المحافل العالمية والاقليمية . وهذه المبادئ هي بوجه خاص تلك التي تتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول ، ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ، وعدم الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات . وكتيجة لهذه المواقف فاننا نؤيد باستمرار أي عمل من قبل المجتمع الدولي يرمي الى تحقيق انسحاب قوات أجنبية من أراض لا تتبعها . واكواور في سردها للحالات التي تتطلب مثل هذا الانسحاب في المناقشات بالجمعية العامة كانت تذكر باستمرار حالة قبرص ضمن الحالات الأخرى القائمة في أجزاء أخرى من العالم مثل ناميبيا ، ولبنان ، ومناطق أخرى .

لقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مجموعة كبيرة من القرارات بشأن هذه المسألة بهدف تحقيق سلام عادل ودائم ليس فقط لصالح الشعب القبرصي ولكن أيضا للقضاء على النزاع الذي يشكل خطرا محققا بالسلم والأمن في المنطقة الشرقية من البحر المتوسط ، ولكن لسوء الحظ لم تطبق هذه القرارات ، وهذا هو السبب في استمرار انتهاك حقوق السيادة لدولة عضو فسي الأمم المتحدة . وتمعقد بلادى انه ما لم تستوف بعض الشروط المسبقة فسوف تستمر هذه الأزمسة التي تؤثر بشكل خطير على السكان القبارصة ، وضمن هذه الشروط المسبقة احترام الاستقلال والسيادة والوحدة الاقليمية لقبرص والانسحاب الفوري لأي تواجد عسكري أجنبي من فوق الجزيرة ، وعسعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة لأن هذا هو السبيل الوحيد للتفاهم على قدم المساواة بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت رعاية الأمم المتحدة التي يمكن أن تنبع منها تسوية سلمية للمشكلة تضمن الرخاء والتعايش السلمي المتسق لهاتين الطائفتين .



ولقد كان من المشجع لوفد بلادى أن يتبين من تقرير الأمين العسـلام ( A/37/805  
 و Correlary 1 ) ان المباحثات بين الطائفتين تجرى في جو بناءً وتعاوني ، ولذلك فقد يكون مسن  
 المرغوب فيه فيما يتعلق بنقاط الخلاف المحددة وخاصة فيما يختص بحرية الحركة ، والاستيطان ،  
 والحق في التملك ، التوصل الى اتفاقات تكون قابلة للدوام ومقبولة من الأطراف المعنية مباشرة  
 للتعجيل بعملية المفاوضات والتوصل الى نتائج ايجابية . وسيكون من المؤسف حقا أن يتعرض المجال  
 العريض من المصالح المشتركة للخطر بسبب الخلاف على قليل من المسائل مهما كانت درجتها مسن  
 التعقيد . ان ما نحتاجه هو تحقيق تقدم في هذه المباحثات على مستوى عال . ان الموقف الجامد  
 الذى لا يحرز معه أى تقدم يعد أمرا خطيرا لأنه سيؤدى الى ترسيخ المشكلة بل وقد يمكن المحتل  
 أن يزعم أنه يشكل قبولا للوضع الراهن .

وجمهورية قبرص ، وهي عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز تتمتع بالتأييد الكامل من تلك  
 الحركة الأمر الذى تمثل في موقفها من هذا الموضوع في الكثير من وثائقها ، ومن ثم فانه في المؤتمر  
 السابع لرؤساء دول الحركة الذى عقد مؤخرا أعيد التأكيد على تضامنها المطلق مع شعب وحكومة  
 قبرص . كما أعيد التأكيد على احترامها لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، ووحدة تهمها ،  
 وعدم انحيازها .

ومنذ ١٩٦٠ عند ما أنشئت جمهورية قبرص ، فان اكوارور ، وهي بلد ديمقراطي ، ما برحت  
 تعرب عن تضامنها معها . ولقد أشار تقرير وسيط الأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٦٥ الى المعايير  
 التي تشاطرها اكوارور تماما وهي أنه يجب ايجاد حل للمشكلة القبرصية يقوم على أساس من العدالة  
 ومصالح سكان هذا البلد الصديق . وذلك كنتيجة لمباحثات بين الطائفتين اللتين يتشكل منهما  
 سكان الجزيرة دون ضغط أجنبي أو تدخل وتحت رعاية الأمم المتحدة . ولا يمكن اجراء مناقشات حرة  
 حول مصير شعب يتكون من طوائف مختلفة بينما تتواجد قوات أجنبية على أرضه .

وستؤيد اكوارور باصرار أى مشروع قرار يستلهم المبادئ السابقة ذكرها ، كما تفعل دائما ،  
 كجزء من موقفها الواضح المحدد الذى تتخذه وتواصل اتخاذه ازاء مشكلة قبرص .  
 ونياية عن وفد بلادى ، أود أن أشيد بالعمل الدائب الذكي الذى يقوم به الأسيسن  
 العام ومثله الخاص السيد غوي سعي الى حل هذه المشكلة .

وأود كذلك أن أركز على الدور البارز الذي لعبته قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص زهاء عشرين سنة تقريبا . وهذا الدور لا يتمثل في الحفاظ على الهدوء في الجزيرة فحسب بسبل والمشاركة في العمل الانساني مثل نقل القبارصة اليونانيين من الجزء الشمالي الى الجزء الجنوبي من الجزيرة . ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للبلدان التي أسهمت في الحفاظ على تلك القوة .

وأخيرا نود أن نشدد الدول المعنية بهذه المشكلة أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمد بالاجماع ، وصدق عليه مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) وغيره من القرارات التالية الصادرة عن الهيئتين والتي تتضمن أساس الحل للمسألة القبرصية . ومن الضروري تحقيق انسحاب القوات التركية من الجزيرة لأنه ما لم يتم ذلك لا يمكن أن تكفل جهود المجتمع الدولي بالنجاح ، وهي الجهود الرامية الى تحقيق حبل يقوم أساسا على أحكام الميثاق ، وهي أحكام تعهدت الدول بارادتها الحرة وسيادتها باحترامها عند ما أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة .

السيد تشيكا (زهابوي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الوقت الذي تشرف فيه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة على مراحلها النهائية ، اسمحوا لي أن اتقدم اليكم بتحيةة تستحقونها ، للأسلوب الرائع الذي ترأستم به أعمال هذه الدورة .

ان سألة قبرص قد عرضت على هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة لعدة أسباب ، من بينها ؛ فلق هذه الجمعية حيال استمرار الاحتلال العسكري غير المشروع لجزء كبير من جمهورية قبرص من قبل دولة أجنبية ؛ وقلق المجتمع الدولي بسبب عدم احراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين ، وعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص ؛ والقلق حيال صداقية هذه المنظمة الدولية ، التي تقوضت هيبتها وتضالمت بسبب تحدى دولة عضو فيها ؛ والقلق أيضا حيال مدى ونطاق عدم احترام تركيا للقانون الدولي . ان المجتمع الدولي يشعر كذلك بالقلق العميق حيال انتهاكات تركيا لحقوق الانسان في المناطق المحتلة .

ان وفد زهابوي يشارك كذلك القلق الذي أعرب عنه المتحدثون الذين سبقوني الكلمة لأنه قد مرت حوالي تسع سنوات منذ أن غزت تركيا قبرص واحتلت جزءا كبيرا منها ، ولأن هذه السنوات التسع قد اتسمت بانتهاكات لا تحصر لحقوق الانسان ضد شعب قبرص ، كما ان اقتصاد قبرص قد تأثر تأثرا ضارا بسبب هذا الاحتلال الأجنبي . ويمكن أن نطلق على هذه السنوات سنوات تحدى تركيبا لمطالب المجتمع الدولي .

ان هذه الجمعية ينبغي أن تدين موقف تركيا وأعمالها وعدم استجابتها لمعاناة شعب قبرص ، كما تجلى ذلك بوضوح خلال المفاوضات بين الطائفتين . ان زهابوي لا يمكن أن تقبل أية محاولة لاضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي .

ان حكومة زهابوي تؤمن بحرمة وقدسية الحدود الوطنية المعترف بها دوليا ، وتؤيد بقوة الاحترام الصارم لمبادئ السلامة الاقليمية والاستقلال السيادي للدول الأعضاء كما يجسدها ميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم ، فنحن نشعر بالقلق العميق حيال تهديد سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها الوطنية . ونعترض ونرفض كذلك الاستخدام المباشر وغير المباشر للقوة أو التهديد باستخدامها من جانب أية دولة كوسيلة لحل النزاعات الدولية . ومن ثم فنحن ندعو الى الامتنال الكامل من جانب تركيا لقرارات الأمم المتحدة واعلانات حركة دول عدم الانحياز باعتبارها الوسيلة المثلى لاستعادة السلام والوثام والتعاون بين كل القارصة بفض النظر عن أصلهم .

وأخيراً ، فإن حكومة زهابوي تؤيد تأييداً كاملاً اقتراح رئيس جمهورية قبرص نزع السلاح الكامل للجزيرة ، ونحن على ثقة بأن شعب قبرص سوف يتمكن ، إذا ترك لذاته ، من إيجاد حلول لمشكلاته الذاتية . ومع ذلك نود أن نناشد الأمم المتحدة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتأمين وضع قبرص غير المنحاز ، واستقلالها السيادي وسلامتها الإقليمية ضد أية تهديدات أو اعتداءات خارجية .

السيد القتال (الجمهورية العربية السورية) : ان الجمهورية العربية السورية تعلق عظيم الأمل على إيجاد حل عادل وشامل لقضية قبرص . فقد أطن رئيس الجمهورية العربية السورية في مؤتمر القمة السابع المنعقد في نيودلهي خلال شهر آذار/مارس ١٩٨٣ في صدد استعراضه للقضايا الدولية الهامة انه :

" على مقربة منا هنا لا يزال البلد الجار ، قبرص ، يعاني من التجزئة التي حلست به وسببت للآلاف من أبناء شعبه معاناة شديدة . واننا مع الحل السلمي الذي يعيد السبي قبرص وحدتها ، ويمكن شعبها من استعادة وحدته الوطنية واستقلاله الكامل والعيش بسلام ضمن جزيته بالتعاون مع جيرانه والحفاظ على عدم انحيازه . ونحن نهدد التفاوض بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة ووفق قرارات الأمم المتحدة ."

ان الاهتمام الذي أبدته وتبديه باستمرار الجمهورية العربية السورية بقضية قبرص ، سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارج هذا الإطار ، ينبع من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأغراض عدم الانحياز . ويعود هذا الاهتمام كذلك الى تخوفها ، أي تخوف الجمهورية العربية السورية ، من أن تؤدي اطالة أمد النزاع الى زيادة حدة التوتر في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط .

ان الوضع الجغرافي الاستراتيجي لجزيرة قبرص ، وقربها من شواطئ الجمهورية العربية السورية ، يوضحان مدى هذا القلق الذي نشعر به في سوريا بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام .

فلنتذكر أن القواعد العسكرية في قبرص استعملت أكثر من مرة في الماضي لانطلاق طائرات وسفن الغزو والعدوان ضد الوطن العربي كما حدث في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢ .

ان الشعب العربي يكن كل تقدير لشعب قبرص ولن ننسى مواقف قبرص ، ورفض شعبها بطائفته استمرار السماح باستعمال أرض الجزيرة كقطة انطلاق لمهاجمة الأقطار العربية .  
ان الوضع في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، قد ازداد توترا بسبب التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي ، والعدوان الاسرائيلي على لبنان الشقيق .  
واليوم نجد القوى البحرية والجوية الأمريكية والاسرائيلية تتصرف وكأنها سيدة الأجيال والبحار في هذه المنطقة . وما لاشك فيه أن ازدياد حجم الأسطول السادس في هذه المنطقة سيؤدي الى تزداد مستمر في الوضع الأمني في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومن هذا المنطلق ومن هذه الاعتبارات ، يتبين لنا بوضوح مدى ارتباط أمن الأقطار العربية بأمن قبرص وسلامتها ووحدها وعدم انحيازها . وان تشابك الأوضاع الأمنية في المنطقة وفي البحر الأبيض المتوسط ، لا بد وأن ينعكس على الأمن والسلام الدوليين عندما يزداد التوتر في بقعة من منطقتنا . ولذلك يأسى الرئيس فنان وفد الجمهورية العربية السورية يود أن يعبر من جديد عن قلقه لعدم التوصل بعد الى حل لقضية قبرص وفق قرارات الأمم المتحدة . ومن مراجعتي تقارير الأمين العام المتعاقبة ، بما فيها التقرير الأخير المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، عن مساعيه الحميدة ، يتضح لنا جليا بأن جولات المباحثات تتلاحق حيناً وتتوقف حيناً آخر ، الا أن الوضع في قبرص لم يتغير والمفاوضات لا تتقدم جوهرياً ، وان نقاط الخلاف لا تزال أوسع من نقاط الاتفاق .

لقد تضمنت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ عام ١٩٧٤ ، أسساً مقبولة قبولاً اجماعياً لا طارحاً حل قضية قبرص ، وأخص من هذه القرارات بالذكر القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، فلقد علق المجتمع الدولي وبصورة خاصة بلدان حركة عدم الانحياز، آمالاً كبيرة على هذا القرار العادل والشامل الذي يتضمن من بين ما يتضمنه مبدأ المفاوضات بين الطائفتين ضمن مفهوم سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص وانسحاب القوات الأجنبية ، وعدم المداخلة أو التدخل في شؤون قبرص . الا أن المفاوضات بين الطائفتين رغم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ابتداءً من القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، ورغم الاتفاقيين العالين المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ ، بين الطائفتين ، لم تتقدم بشكل يتناسب مع الآمال المعقودة .

اننا نعود فنحث الطرفين المتفاوضين بأن يسعيا الى الاسراع في حل النزاع ، وذلك في ضوء قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والاتفاقيين العالبي المستوى . ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر دون أية معارضة أو امتناع أعني القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) والمؤيد بقرار مجلس الأمن ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) يشكّل هو غيره من القرارات ، حجر الزاوية في ايجاد الحل العادل والدائم لقضية قبرص .

لقد تضمن هذا القرار وغيره من القرارات مبادئ واحكاما معترف بها دوليا ومتفق عليها ، وهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذه القرارات لا يمكن باعتقادنا التوصل من دونها الى حل عادل للنزاع وهي :

أولا - مبدأ احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص ووضعها غير المنحاز ، وعدم التدخل في شؤونها ، وذلك يتطلب كما جاء في القرار نفسه ، انسحاب جميع القوات الأجنبية وانتهاء الوجود العسكري الأجنبي .

ثانيا - ان النظام الدستوري لجمهورية قبرص يخص فقط القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، ولذا فقد شجعت الجمعية العامة ، وقابلت بالترحيب باستمرار ، الاتصالات والمفاوضات التي تجرى على قدم المساواة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة للتوصل الى حل سياسي مقبول من الطائفتين ومبني على حقوقهما الأساسية والمشروعة دون تدخل أجنبي .

ثالثا - عودة جميع اللاجئين الى ديارهم وهو عنصر أساسي في حل هذا النزاع .  
اننا لسنا في معرض التعليق على تفاصيل المفاوضات ، وعلى المصاعب الدستورية والاقليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبل الحل وفق مفاهيم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ولكن من واجب وفدى أن ينبّه الى أخطار اطالة أمد النزاع أو توسيعه حيث أن القاعدة الأساسية في سُنّة العلاقات الدولية تؤكد بأن الأمر الواقع مهما طال عليه الزمن ليس وسيلة للحلول ، وان الاطالة في حل النزاعات تحمل دوما في طياتها بذور الانفجار ، ولا بد لهذه الانفجارات أن تمتد الى خارج اطارها ، فتتوسع رقعة النزاع مهددة الأمن والسلام الدوليين .

وختاما ، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة بذل المزيد من الجهود الدولية وحث الأطراف المعنية بالمشكلة ، أي الطائفتين القبرصيتين ، على ضرورة الاسراع باستئناف عملية المفاوضات فوراً بين الطائفتين ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، وعلى أسس مقبولة للطرفين وبشكل بناء ، وأن تجرى هذه المفاوضات على قدم المساواة ، وفي جو من الحرية ، وبلاستناد الى اقتراحات شاملة ومحددة مقدمة من الطرفين بغية التوصل الى اتفاق يضمن حقوقهما الاساسية المشروعة ، وان تكون هذه المفاوضات ضمن اطار احترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدة اراضيها وسلامتها وعدم انحيازها ، ووفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

اننا نعلق املا كبيرا على أن يتمكن الأمين العام من مد عملية التفاوض بزخم جديد ، كما جاء في الفقرة الخامسة من تقريره (A/37/805) كما نعلق آمالا كبيرا على تشجيعه للطرفين على وضع صيغة شاملة تضم كل ما تبقى من القضايا الرئيسية التي لم تتم تسويتها بعد . ومع ذلك ، نعبر عن أسفنا لعدم تمكن اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص من أداء وظائفها الموضوعية رغم جهودها المتواصلة ، كما جاء في التقرير الأخير للأمين العام .

وأخيرا لا بد من أن أختتم كلمتي بالقول ، بأنه لا بد من ايجاد جو من الثقة المتبادلة وتبديد الشكوك بين الطائفتين ، بعيدا عن جواتدخلات الاجنبية أيا كان مصدرها ، ليتمكن إعادة الصلوة الحقيقية للتآخي والتضامن والتعاطف التي كانت سائدة عبر التاريخ بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص . ان هذا التعايش يجب ان يستمر وأن يتفوق على كل اعتبار آخر .

السيد زمباد و (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الأهمية التي توليها كوستاريكا دائما لمسألة قبرص ، انما تنبع من تضامنها مع هذا البلد الصغير المثالي ، ومن موقفها المبدئي بوصفها من بين الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة ونحن نؤيد ما أعلنه السيد نيكسولاس رولانديس وزير خارجية قبرص أمام هذه الجمعية في بداية المناقشة الخاصة بمسألة قبرص في عام ١٩٧٨ حين قال :

" ان قبرص هي بلد من أصغر بلدان العالم ، ولكن السعي وراء الفضيلة ليس له أدنى علاقة بالحجم . ان موقفا ينطلق من المبادئ يقفه شخص واحد قد تكون له نفس القيمة

الاخلاقية لمواقف دولة من أكبر الدول في العالم . ان كل قبرصي يعيش في هذا الكوكب يوجد مقابله سبعة آلاف شخص من جنسيات أخرى ، ومع ذلك فاننا نشعر انه يمكن أن يسمع صوتنا عاليا واضحا وجليا في هذه الجمعية ، طالما ظللنا في جانب العدالة" . (A/33/PV.45 ص ٥ )

ولا تزال هذه الكلمات صالحة حتى اليوم .

ان كوستاريكا لم تصادف ، في سياق حياتها المستقلة ، التجربة الاكيدة المتمثلة في اختلالها من جانب قوة أجنبية ، ولم تتعرض للصدمة التي تحدثها تلك التجربة في نفوس الناس وعقولهم . ان كوستاريكا الصغيرة وغير المسلحة تتفهم أهمية انصياع أعضاء هذه المنظمة لمبادئ الميثاق الذي وقعناه جميعا ، وخاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول ووحدتها اراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتسوية السلمية للمنازعات بينها .

ان الحالة في قبرص تعد في واقع الأمر تأكيدا لما ذكره الأمين العام بشأن مسلك بعض الدول حين قال ان :

" . . . . . الحكومات التي تعتقد أنها تستطيع أن تحرز هدفا دوليا بالقوة غالباً ما تكون مستعدة للقيام بمثل هذا العمل ، أما الرأي العام المحلي فانه غالباً ما يستحسن هذا النهج " . ( وثائق الجمعية العامة ، الملحق رقم ١ ، ص ٣ )

واليوم ، وبعد انقضاء ما يقرب من عقد من الزمن على بداية هذه الحالة الخطيرة ، توضع فعالية هذه المنظمة العالمية وهيبته ، مرة أخرى ، موضع الاختبار بصددها الجهود الرامية إلى حمل الدول على أن تسهم في تحسين العالم الذي علينا ان نعيش فيه .

ويؤيد وفد بلادي السعي من أجل التوصل الى حل سلمي لمسألة قبرص ، كما أيد قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في ١٩٧٤ ، وهو القرار الذي طالب جميع الدول بأن تحترم سيادة جمهورية قبرص ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها ، وبأن تمتنع عن جميع الأعمال والاعتداءات الموجهة ضدها . وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن هذا العام ، أيدنا قرار الجمعية العامة هذا . وبهذه المناسبة أيد وفد بلادي بحزم أيضا اعتماد مجلس الأمن للقرار ٣٦ (١٩٧٤) .



ان كوستاريكا انطلاقا من تضامنها الانساني تؤيد مختلف المبادرات التي اتخذت بشأن مأساة المفقودين في قبرص ، ومن بينها القرار ١٨١ / ٣٧ الذي كان بلدى من بين المشاركين في تقديمه . وفي هذا السياق ، يشعر وفد بلادى بالقلق ازاء ما أعلن في تقرير الأمين العام من أن اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين في قبرص لم تتمكن من ان تحرز تقدما .

لذا ، تؤيد مشروع القرار الخاص بمسألة قبرص الوارد في الوثيقة A/37/L.63 ، والسبب في بروز الخطوات المتخذة منذ اعتماد القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) بهدف ايجاد حل لتلك المشكلة الخطيرة التي لاتزال مستمرة دون ظهور أية بادرة لحلها بسبب الافتقار الى احراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين ، وكذلك بسبب التدابير التي اتخذت من جانب واحد لتغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص أو لفرض الأمر الواقع .

وتؤكد بلادى مرة أخرى ، كما يؤكد مشروع القرار ، على ضرورة حل مسألة قبرص دون مزيد من الابطاء ، بالوسائل السلمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . وبوصفنا بلدا محبا للسلام يرفض استخدام القوة ، بلدا قام بتسريح جيشه ، نؤكد على أهمية الفقرة الرابعة من مشروع القرار التي ترحب بالمقترح الخاص بتجريد قبرص كلية من الصبغة العسكرية ، كما أعلن ذلك رئيس جمهوريتها . ولنفس السبب ، نولي أهمية خاصة للفقرة ١٢ ، التي تنص على أن حالة الأمر الواقع التي أوجدتها قوة السلاح يجب الا يسمح لها أن تؤثر بأى حال من الأحوال على حل مشكلة قبرص .

ويحدو حكومة بلادى الأمل في أن يكون لاهتمام مشروع القرار هذا النتائج المحمودة التي يستحقها الشعب القبرصي ، وفي أن يتم اعطاء الأمين العام ولاية جديدة لكي يواصل ، وفقا للنهية التي أعرب عنها ، تعزيز ايجاد حل سلمي وعادل للموقف الخطير الذي أزعج المجتمع الدولي لسنوات طويلة .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن انتهز

الفرصة لأتقدم لكم بالتهنئة باسم وفد بنغلاديش ، وبالأصالة عن نفسي ، على الطريقة الجديدة بالثناء التي أدت بها أعمال الدورة السابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة . واننا لعلى ثقة من انه بقياد تكم القديرة المؤكدة ستحقق الدورة المستأنفة نتائج مثمرة وبناءة .

بعد فترة تزيد قليلا على ثلاث سنوات تبحت هذه الجمعية الموقرة مرة اخرى قضية قبرص

وأمانا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/37/805 .

وانتهز هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بخالص تهنئتي للأمين العام على ما أبداه من تـــ

ومثابرة في احراز التقدم في ظل ظروف صعبة للغاية . ويسرنا أن نتبين من تقريره أنه يعتزم تعزيز اشتراك الشخصي في اطار مهمته للمساعي الحميدة .

أود أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا لأعضاء فريق الاتصال لدول عدم الانحياز البارزين

لجهودهم الدؤوبة ومحاولاتهم التي لا تكل .

ان موقف بنغلاديش بشأن مسألة قبرص كان ولا يزال واضحا لا لبس فيه . اننا ندعم بصورة مستمرة

استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية وسيادتها ووضعها غير المنحاز . وندرك تماما منبع المشكلة الحالية ، ومن ثم فقد نادينا باستمرار بحل مبكر ودي لقضية قبرص ، يسمح للطائفتين اليونانية والتركية في قبرص أن تعيشا في أمن وشرف وكرامة .

وتؤمن بنغلاديش بأن أي حل للمشكلة لا يأخذ في الاعتبار رغبات الطائفتين وتطلعاتهم

المشروعة ، لن يكون حلا دائما . وعلى هذا فاننا نعتقد بشكل راسخ أن الخيار الواقعي الوحيد

المتاح للجمعية في البحث عن حل هو التشجيع المستمر للمحادثات بين الطائفتين برعاية الأمين العام

للأمم المتحدة على أساس الحقوق المشروعة لكلا الطائفتين بما يتماشى مع الاتفاقين عاليي المستوى

اللذين توصلا اليهما بأنفسهما في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ .

هذان الاتفاقان اللذان يهدان الى اقامة جمهورية تكون فيد رالية مستقلة تضم طائفتين

وغير منحازة و متمتعة بوحدة الاراضي وسلامتها ، رحبت بهما الغالبية العظمى من المجتمع الدولي .

ولسوء الحظ ان المحادثات بين الطائفتين لم تحرز تقدما كبيرا حتى الآن . وفي بيانــــه  
 امام مؤتمر القمة السابع لعدم الانحياز الذي عقد في شباط/فبراير الماضي قال رئيس حكومتنا الفريــــق  
 ارشاد : " اننا نلاحظ بصميق الأسف ان المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركيــــة  
 لم تحرز تقدما كبيرا حتى الآن . ونحث الطائفتين على الاشتراك في مناقشات ذات مغزى والتركيــــيز  
 بشكل جدى على هدف التوصل الى اتفاق مقبول من الطرفين يمكنهما من العيش في شرف وكرامة ، في  
 اطار قبرص الفيدرالية التي تحمي حقوق الطائفتين تماما " .

ان موقفنا بشأن هذه المسألة يتمشى تماما مع الآراء التي أعرب عنها الأمين العام مؤخرــــا  
 في تقريره لمجلس الأمن ، الصادر في ١ كانون الأول /ديسمبر ، حيث أعلن أن المحادثات بــــين  
 الطائفتين لا تزال تمثل أفضل الوسائل المتاحة لمتابعة عملية مفاوضات محددة وفعالة بهدف التوصل الى  
 تسوية عادلة ودائمة ومتفق عليها لمشكلة قبرص .

ونظرا للطبيعة الحساسة للمفاوضات بين الطائفتين ، كانت الحيطة تقتضي ألا تناقش مسألة  
 قبرص في الدورة السابعة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، الا انه حيث ان الأمر معروض أمامنا  
 فعلا للبحث ، وهناك مشروع قرار مقدم بشأن هذه المسألة ، فلا بد أن نعرب عن آرائنا فيه . اننا  
 نجد ان القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 غير متوازن ، ولا يأخذ في الاعتبار تماما الحالة الــــتي  
 وجدت قبرص نفسها فيها قبل عام ١٩٧٤ . ففي ذلك الوقت كانت قبرص على وشك أن تفقد استقلالها  
 وطابعها غير المنحاز ، مما يعرض الطائفة القبرصية التركية لوضع خاضع دائم .

ونحن مقتنعون بضرورة ايجاد حل عادل يضمن تقرير الحقوق والمطامح المتساوية للطائفتين ،  
 وذلك لضمان استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ونؤكد على أهمية المحادثات الطائفيــــة ،  
 ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الشأن . أما العوامل الأخرى فلها أهمية ثانويــــة  
 وما كان ينبغي ان ترد في القرار الذي أمامنا ، لأنها تعكس موقف طرف واحد في النزاع ، ومن شأنها  
 ان تشحن المشاعر بدلا من أن تتيح جوا من الانسجام والود ، واحساسا بالوحدة والتفاهم بــــين  
 الطائفتين .

لذلك فاننا نؤمن بقوة بأن واجب الجمعية الموقرة هو ان تعيد قوة الدفع للتوصل الى حــــل  
 مقبول ، وذلك بالبناء على العوامل الايجابية وتشجيع الاستئناف المبكر للمحادثات بين الطائفتين .

فبدلاً من توجيه اللوم الى طرف أو الى آخر ، ينبغي ان نحث الطائفتين على الاشتراك في مناقشات ذات مغزى ، وعلى ان تضعنا نصب أعينها ضرورة التوصل الى اتفاق مقبول بشكل متبادل .  
 ختاماً ، أحث الجمعية الموقرة على اتخاذ كل التدابير الممكنة التي تيسر التقدم في هذه المحادثات التي هي السبيل الوحيد الصحيح اما لنا لتسوية مسألة قبرص تسوية ودية . ولقد ذكر الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن انه :

"يبدو ان الوقت يبدر أو يفلق ما سماه البعض 'نافذة الفرصة' لحل مشكلة

قبرص" ( S/15502 ، الفقرة ٥٩ )

ومن مسؤولية جميع الأطراف المعنية الا تسمح لهذه النافذة أن تغلق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ سأعطي الكلمة الان للسيد المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية .

السيد الحسيني (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، أود أن أعرب لكم عن عميق تقديرنا وامتناننا لدوركم الشخصي البارز كرئيس للجمعية العامة للامم المتحدة استجابة لمعاناة شعبنا .

انكم سيدى الرئيس ، وحكومتم وشعبكم ، قد اتخذتم موقفا شجاعا نبيلًا مبدئيًا ، وقد عطمت بحق من أجل السلم القائم على العدالة والحرية للشعب الفلسطيني المقهور . لقد قمتم بدور رائد كرئيس للجمعية العامة سطر لكم بالاعجاب والاحترام في التاريخ الفلسطيني .

وبالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني ، اتقدم لقبروض ، حكومة وشعبًا ، بتقديرنا لدعمها الذي لا يحيد للقضية الفلسطينية . وفي أشد ساعات حاجتنا ، عندما حوصرتنا في بيروت الغربية ، تلقى الشعب الفلسطيني الدعم والمساعدة من شعب قبرص . ولقد أتت الامدادات الطبية عبر قبرص ، وتم اخلاء الجرحى خلال قبرص . وقد استقبل مناظولنا في سبيل الحرية بحرارة في قبرص . وعندما ادار الآخرون ظهورهم للمعاناة والحرب التي طغنت الشعب الفلسطيني ، فان هذه الجزيرة الصغرى ، قبرص ، رغم خطورة مشاكلها ، شاطرت وتحملت الاعباء والمعاناة في سبيل قضيتنا . واليوم تعمل المكاتب الثقافية والاعلامية الفلسطينية في قبرص ، ويعين تراثنا وثقافتنا الفلسطينية اليوم في قبرص .

ان شعبي فلسطين وقبرص يتشاطران تراثا استعماريًا مماثلا . فقد تعرض كلاهما للاحتلال العسكري البريطاني وللاستعمار ، وقد ناضلا وضحايا في سبيل حريتهما واستقلالهما . وعانى كلاهما من الثمار المرة للحرب والتقسيم والسيطرة الاجنبية . ومع ذلك فان شعبينا لم يتوقفا عن الحنين والتطلع الى مستقبل يقوم على السلم والعدل والحرية بمعنى عن التخريب والدمار الناجمين عن الحروب .

وبالنسبة للشعب الفلسطيني ، فان القائد العظيم والبطل الوطني رئيس الاساقفة مكاريوس يظل رمزا للكفاح والكرامة والحرية . وشأنه شأن الاسقف هيلاريون كابوتشي فان مكاريوس قد تحمل السجن وعانى من الاضطهاد وذلك لالتزامه الصامد بالحرية والعدالة والكرامة الانسانية . وبينما كان يكافح من أجل حقوق ومطامح شعبه فان مكاريوس لم يتوان عن الحديث عن حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه للذين في حرية وكرامة انسانية .

وفي ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ امام الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قال  
مكاربون :

" ان موقف بلادى حول هذه المسألة هو ان اى تسوية سليمة لا بد وان تقوم على  
انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق  
الوطنية للشعب الفلسطيني . ولا يمكن في ظل اى ظروف السماح بالحصول على الاراضي بالقوة  
أو اعتبار ان الاحتلال العسكري يخلق أية حقوق " . ( A/PV.2378 ، ص ٧-١٠ )  
وواصل حديثه قائلاً :

" ان الموقف لا يزال خطيراً وانا لم يمكن التوصل الى حل عادل وشامل في المستقبل  
القريب فان هناك خطر يندر بان دلاع حرب لا يمكن التكهن بعواقبها " ( المرجع نفسه )  
وبينما نشعر أنفسنا بالحنين الى الحصول على الحرية والاستقلال ، فاننا ، شعب فلسطين ،  
ندعم كلية الحقوق غير القابلة للتصرف لقهرص في الوحدة والاستقلال ، وكذلك في التعايش السلمي بين  
الشعوب من مختلف الاديان . ان شعب فلسطين يتوق الى مجتمع علماني في فلسطين حيث يمكن ان يعيش  
اليهود والمسيحيون والمسلمون معا في كرامة وتكون لهم نفس الحقوق . ومن ثم فاننا نؤيد حق القبارصة  
من كل الديانات والمجموعات العرقية في التعايش في كرامة وحقوق متساوية وكاملة . ان البذور الصناعية  
للطائفية والنزاع القبلي التي بذرت وغذيت على يد سادتنا المستعمرين السابقين يجب استئصالها ولسوف  
تستأصل . ولسوف يعود السلم والأمن لجميع الشعوب على أساس التقبل التاريخي لمختلف الثقافات  
والثقافات ولسوف يزدهران من جديد .

ان القوى الاستعمارية الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على الشرق الاوسط عن  
طريق اقامة القواعد العسكرية في المنطقة . ونحن نرفض هذه السيطرة العسكرية ونريد من الولايات المتحدة  
ان تخرج من منطقتنا وان تزيل قواتها العسكرية وتنقل اسلحتها للدمار الشامل والمعاناة . يجب أن  
تتحرر المنطقة من التهديد بتدخل الولايات المتحدة وسيطرتها العسكرية . ويجب ان تتحرر منطقتنا من  
هذا التهديد حتى تعيد بناء مجتمعاتها التي مزقتها الحروب . وتعمل من أجل السلام وتتمتع به .  
ينبغي ان تكون قبرص واحدة سلم وحرية ، وينبغي ان تكون جزيرة استقرار . ولا ينبغي استخدامها  
من جانب القوى الامبريالية والاستعمارية للسيطرة العسكرية والاحتلال والتدخل في الشرق الاوسط . وهذه

هي بالضبط الرسالة التي تقدم بها رئيسها الروحي وقائدها الوطني الاسقف مكاريوس ، وفي هذه الاوقات المضطربة للنزاع والحرب نذكر كلماته :

” نود تحقيق السلم الدائم ، والسلم الدائم لا يمكن ان يقوم على القوة ، بل على ممارسة التعقل من خلال الاحترام المتبادل والتفهم . وقبرص التي تقع بين ثلاث قارات يمكن حينئذ ان تصبح جسرا للوحدة في المنطقة بأسرها ، كما كان تطلعها عندما انضمت الى الامم المتحدة ” . (المرجع نفسه ، ص ٢٦)

ان الامم المتحدة يجب ان تستخدم كل الجهود للحفاظ على استقلال قبرص ووحدتها وأمنها . ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف تستخدم مساعيها الحميدة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف . ونحن على ثقة بأن الشعب التركي ينشد السلام أيضا وحسن النية بين الشعوب ، وانه لا يريد مزيدا من النزاع والحرب في المنطقة الامر الذي يخدم فقط مصلحة الامبريالية الامريكية .

ولقد تحمل الشرق الاوسط لفترة طويلة الحرب والصراع والامبريالية والسيطرة الاستعمارية . لسقد حان الوقت للسماح لشعوب الشرق الاوسط بالفرصة لاعادة بناء مستقبلها في حرية وسلام .

ومن الشعب الذي انتزعت ممتلكاته وتعرض للتعذيب والذي يعيش منفيا عن وطنه فلسطين ، الى شعب قبرص الباسل نقدم امتناننا الدائم . ونرجو لكم تحقيق السلم القائم على التسامح والتعايش والمساواة بين جميع الشعوب .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بعد ظهر اليوم . الا انه قبل رفع الجلسة ، اود ان أخبر أعضاء الجمعية انني انوى انهاء المناقشة . ونظرا الى ان قائمة المتكلمين قد اغلقت فاننا نعرف منذ الآن عددهم . سيتحدث ستة عشر متكلما غدا صباحا ، والباقون من المتكلمين نستمع اليهم بعد ظهر غد . وسيمكن ذلك الجمعية العامة من ان تتناول مشروع القرار يوم الجمعة صباحا مع تعليل التصويت وما الى ذلك .

وبهذه الملاحظة ، أثق ان الممثلين سيتعاونون مع الرئيس في تحمل مسؤوليتهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤ .